مع الخفض بالتوهم الى الجر بالحرف او بالاضافة او مثلا لموافقة التخفيف او حركة الجوار لبيت
اعني بالاول انما هو حركة مناسبة لانهم قصدوا بذلك او بينا سيبويه المتجاور ربح للنون وان كان المعنى
على خلاف ذلك وعليها اجري خرب من قولهم هذا جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة جحر مفردة
منع من ظهورها الاشتغال المحل بحركة المجاورة كما ان التخفيف سابق من قوله بل انها لست
مد هو كما مضى لاسابق سا اذ كان حاليا انه مخفوض في محل مفرد وقد ذكر الجر بالجوار
في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن من المغني وذكر ان الذي عليه المحققون خفض الجوار في النعت
قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور وان لم يعتبره مليسر كالمه حظي
بحجيها ولو سلمناه امكن انه باعتبار المجرورات المشهورة الكثيرة الدوران في لسانهم كما اشار
اليه الشارح فان الخفض على الجوار شاذ غير مقيس كالتوهم في العطف وانه كلام فيه مخفوض بالحرف
فرضه لان الخفض بالحرف هو الاصل وقيل مخفوض بسبب الاضافة او فيما كانت الاسم او لو صح وان
حملناه على ما اخذ الارض من الاضافة على المقيد المضاف اليه كما هو احد ثلاثة اقوال في الجار للمضاف
اليه لكنه ضعيف عندهم قال الرضي انه ليس بشيء لانه اذا اراد بها كون الاسم مضافا اليه بهذا المعنى
هو المقتضي للاعراب فالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة بين المضاف والمضاف اليه
فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل فان قلنا العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر وهو من اللام واختاره ابن الحاجب
ووجه الرضي بان القائل به نظر الى ان معناه في الاصل هو المقدر للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فيجر من الاضافة قام بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يخفى هنا على حرف الجر مقدرا
وان ضعف فلتضمنه نحو فيه قوة وبه جوابه الموفق به كيف احلت جيرا اي على جيرة لكالقوة الدالة التعليقية
بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ويتبعونه كما ان نصبها والمقدرة في نحو احضر الى غير ضعيف فاذا
وقع موضعها في السببية او واو المعية كما في باب النواصب للمضارع جاز نصبها مقدرا وكذا الجر في
المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف انتهى بمعناه لفظه وكلامه والقول الثالث ان العامل
المضاف واختاره ابو مالك وغيره قال الرضي ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال الحرف
الجر شرعية منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدر الجار غلام زيد كرة كغلام لزيد جعفي
كون الثاني مضافا اليه انه مخاطب سكنة لاو جهور الجار بنفسه انتهى ويسمع كلامه اخر بان قلت
ما دلت به كلام المصنف لا يعين تعيين العامل لان الحرف اعم من العامل ام لا بل من ان يصاف
باخص معين فلت نعم لكنه بما ذكرناه صارفا بالحمل على ان الجر فلا تبنا درمن جريه على

المجرور على انه يمكن ان تجعل الاضافة بمعنى مضاف الكلام المصدر على المعجل او بانه نعي بها الاضافة
لغتنو مطلقا او قسم مخفوض بالتبعية وفي نسخة ونابع للمخفوض وهذا القسم زاده الاخفش
والسهيلي ودخل في الكلام تبعية النعت نحو بزيد العاقل وعمرو وتبعية البيان نحو بزيد ابي عبد
الله وتبعية البدل نحو بزيد اخيك ومثلها والجار لا ني في الاضافة والجار الجر بالتبعية راجع
الى الجر بالحرف والى الجر بالاضافة وهو راي الجمهور وقد مر ان الصحيح ان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع الا البدل فان العامل فيه مقدر مماثل للعامل المبدل منه على هذا وكان اللائق بالمصنف
اسقاط هذا القسم من المجرورات كما اسقطه من المرفوعات والمنصوبات فان قلت هلا ولت
كلامه بان الباقيه سببية والسبب اعم من ان يكون عاملا كما من الاضافة فان كلام المصنف
مبني فيها بحسب ظاهره على قوله قلت جعل الاضافة جارة راي ضعيف انبعث به رد
الاخفش فيما ولناه وهذا راي له وافقه عليه السهيلي وعزاه بعضهم لبعض ان الجمهور
يلي ما ولم تنبيه قال الشارح وقد اجتمعت الاقسام الثلاثة في البسملة وبيانه
ان اسم مجرور بالحرف الذي هو الباء ولفظ الله مجرور بالاضافة اسم اليه والرحمن الرحيم
مخفوضان بالتبعية لانهما وصفان لله ولما فرغ المصنف من ذكر تلك الاقسام اجمالا شرع
في ذكرها تفصيلا مسقطا للقسم الثالث وتنبيها على تفرع ما يجيء عقبه ابواب التوابع فقال
كمرية نسخة واما المخفوض بالحرف وفي اكثرها واما المخفوض بالحرف لعدم وجه انتهى
الى تسميتها حروف الخفض وتسمى ايضا حروف الجر لانها تجر معنى الافعال او الجملة الاسم كما قاله
ابن الحاجب الرضي الاضح انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف
حروف الجزم وبعضها حروف النصب انتهى والكوفيون يسمونها حروف الاضافة لانها
تضيف معنى الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث
في الاسم من ظرفية وتبعيض وغيرهما وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وهي
مختصة بالاسماء والدخول عليها المضارع غيرها فاستحقت ان تعمل الاعراب اللازم له
شيئا وهو خارج عن حقيقته اذ فيه غالبا ولم تعمل الرفع لاستئثار العمدة به ولا النصب
لاتحاده اهملها فتعين الجر واعلم ان حروف الجر المشهورة عشرون حرفا منها ثلاثة في
الاستثناء خلا وعدا وحاشا ... حكمها ... والثمانية غالبا لا ينحصرون
لا حكاما ... ولعل ومتى ... اما كي ففي ثلاثة انسبا الاولها ...
لا تستعملها فيه كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه الثاني ان المصدرية وصلتها نحو جئتك